

آل سعود في لبنان!

نريا عاصي*

نذكر جيداً، أن قوات المستعمرين الإسرائيليين صبّت في حرب تموز 2006، جام غضبها على ضاحية بيروت الجنوبية، قصفاً جويًا ومدفعياً من البوارج البحرية، بقصد ترويع الناس وتهديم العمران. برغم أن هذه الضاحية هي في الأصل محلة سكنية، بل مكتظة بالسكان، وأن المقاومة لم تتعامل مع العدوان الإسرائيلي مباشرة، انطلاقاً منها.

وبينما كانت الضاحية تتعرض للقصف، كان الرئيس فؤاد السنيورة يقوم بالدور نفسه الذي يؤديه اليوم بالتلازم مع تواتر السيارات الملغمة، أي إنه الصق في تموز 2006 المسؤولية عن القتل والتهجير والتدمير، في الضاحية وفي قرى وبلدات جنوب لبنان، بحزب الله. في ذلك الوقت لم يستقو السيد فؤاد السنيورة، بالرئيس المصري وبال سعود، إضافة إلى بعض حكام دول الخليج فحسب، بل بالسيدة كوندوليزا رايس و وزيرة الخارجية الأميركية أيضاً، التي جاءت أثناء العدوان الإسرائيلي إلى بيروت لتضبط إيقاع خطوات حكومتها بنفسها.

لا اعتقد ان أبناء الجنوب والضاحية يمكنهم أن ينسوا، مشهد أقطاب جماعة 14 آذار/ مارس ضيفوا على الطعام إلى مأدبة الوزيرة الأميركية في سفارة بلادها في بيروت، في الوقت الذي كانت فيه القنابل تنهمر عليهم مثل زخات المطر!

لا شك في أن السيد فؤاد السنيورة والجماعة التي تسلك نهجه، يعتقدان أن لهما من الحقوق والامتيازات في لبنان، ما ليس لغيرهما. أو بكلام أكثر صراحة ووضوحاً، يتضح من فحوى خطابه أنه يتصرف كما لو كان صاحب البيت، أنه الملك والقاضي فيه، أما البقية الباقية، فأهل ذمة. أي إننا حيال نزعة إلى الفوقية والاستعلاء. عبثاً نطلب السلام حيث لا يكون الناس متساوين!

يتهم الرئيس فؤاد السنيورة حزب الله ويصدر الأحكام ضده فور سماعه أو علمه بوقوع حادثة لا تروقه، صغيرة كانت أو كبيرة. ما حدا به بعد حرب «الرصاص المصبوب» ضد قطاع غزة، إلى الانتفاض والانتفاخ على حزب الله، متهماً إياه «بالتطاول» على هيبة مصر، التي كان يتسلط عليها آنذاك الرئيس حسني مبارك.

فتوالفت بالمناسبة وفود من جماعة 14 آذار إلى مصر للإعراب أمام مبارك عن استنكارها لضلوع عناصر من حزب الله في إدخال السلاح إلى قطاع غزة. كان ذلك بنظر الجماعة المذكورة تهديداً لأمن مصر.

تجدد الإشارة هنا إلى أنه ليس مستبعداً أن نظام الحكم المصري كان متواطئاً مع المستعمرين الإسرائيليين، إذ بعد المؤتمر الصحافي الذي دعا إليه وزير الخارجية المصري آنذاك أحمد أبو الغيط برفقة وزيرة المستعمرين الإسرائيليين تسيبني ليفني عشية العدوان على قطاع غزة، إلى جانب مؤتمر حوار الأديان الذي أعد له آل سعود وظهر أثناءه شيخ الأزهر والإسرائيلي شيمون بيريز، جزار قانا، بدأ بيد، من العلامات الفارقة للفترة التي سبقت مبادرة التحالف الثلاثي: الإخوان المسلمين، مشيخات النفط. الولايات المتحدة الأميركية، التي ضرب بعض الدول العربية تحت راية الثورة والحرية والديمقراطية، وتطبيق الشريعة!

من البديهي في هذا السياق أن الكثيرين في لبنان، وهم موزعون على كافة الأفرقاء، لا يريدون الاعتراف بأن مرء المازق الذي

وصلوا إليه جميعاً، على الأقل في جزء كبير منه، إلى الإشكال الذي تمثل ليس فقط في نهوض مقاومة قادها حزب الله ضد احتلال المستعمرين الإسرائيليين في 1982، لكن في الاستقبال الذي لقيه الغزاة الإسرائيليون من جانب السلطة في لبنان أيضاً.

أكتفي من هذا الاستطراد بالتذكير بأن هذه الأخيرة أخلت مواقعها العسكرية والإدارية، أمام تقدم جحافل المستعمرين، الذين لم يمنع انتشارهم في بيروت انعقاد مجلس النواب في 23 آب/ أغسطس 1982 وانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، إضافة إلى هذا كله وقّعت الحكومة اللبنانية، قبل أن تتراجع، في 17 أيار 1983 اتفاقية صلح وتعاون مع المستعمرين الإسرائيليين!

مجمال القول إن السيد السنيورة منكر لجميل المقاومة التي تصدت للمحتلين الإسرائيليين، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فهو لا يؤاخذ السلطة التي عجزت وقصرت ليس فقط في الدفاع عن البلاد، بل التي أخفقت أو أجمت عن تحشيد اللبنانيين أيضاً، بما هم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، من أجل إخراج المستعمرين من أرضهم.

من المرجح أنه رغم هذا كله لم يكتمل بعد مشروع الرئيس السنيورة، فليس مستبعداً أنه يريد فوق ذلك ربط لبنان بال سعود والحاقة بمنطقة نفوذهم وسياستهم. وما يزيد الطين بلة أن المقاومة لم تعلن صراحة مطالباتها بمحاكمة أعوان المستعمرين الإسرائيليين، الذين تقاعسوا عن مواجهتهم حتى لا تتكرر كارثة الغزو والاحتلال مرة ثانية، بل على العكس تمّدها لهم في بعض الأحيان. وهذا يدعو إلى الأسف.

في هذا السياق، نستحضر ذكرى الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين، الذي كان يرى أن هناك فرقاً بين إسلام الفقراء من جهة، وإسلام الأغنياء من جهة ثانية، إشارة إلى ما يمثله آل سعود في مضمار الفقه وتحريف النصوص الدينية تطوعياً للدين للملاءمة شراكتهم مع الاستعمار في تقاسم الثروات الوطنية.

يجدر التذكير أيضاً، بأن آل سعود أنشأوا سنة 1965، الحلف الإسلامي الذي ضمّ إضافة إليهم، شاه إيران (الشيوعي) وملك الأردن حسين (الهاشمي)، حفيد خصمهم ملك الحجاز سابقاً الشريف حسين)، أي إنهم لم يترددوا في عقد حلف مع «الشيوعي» و«الهاشمي» لمحاربة جمال عبد الناصر. ما حمل هذا الأخير على أن ينعت هذا الحلف بأنه ضد حركات التحرر العربية، لكون الغاية الحقيقية من انشائه هي «إبقاء الدول العربية تحت نفوذ الإمبريالية».

استناداً إليه، فإن الخطورة التي تبطنها سياسة الرئيس السنيورة وجماعة 14 آذار، بإلحاق لبنان بمملكة آل سعود، تتمثل في أن هؤلاء حرقوا النص الديني كما لمحنا إليه أعلاه، بحيث أخرجوا مفهوماً مشوهاً عن هذا الدين، بل أكاد أن أقول منقراً.

فأنا على يقين من أن المسلمين أينما كانوا سوف يرفضون في غالبيتهم العظمى، محاولات إكراههم على الالتزام بدينهم على طريقة آل سعود، كما أنهم لن يقبلوا بالقطع، سياسة الأخيرين التي تقضي بمكافحة «الجاهلية» وتطهير البلاد من «الكافرين والمشركين».

بمعنى آخر، فإن إدخال آل سعود و«إخوانهم» إلى أي من بلدان المعمورة هو في جوهره مشروع حرب أهلية لإسقاط الدولة وتفريق شمل سكانها.

* كاتبة لبنانية

سفيات الشورابي*

اهتز التونسيون فرحاً وغبطة بعد الموافقة على دستورهم الثاني منذ استقلال البلاد في سنة 1956 (إلى درجة أن القيادي اليساري منجي الرحوي ارتضى في حضان غريمه النهضوي الحبيب اللوز، برغم أنه لم تمر سوى أيام قليلة على تكفيره إياه)، وتهطلت عبارات الود والمحبة من كل مصر وبرز (لم يجف حبر توقيع الرؤساء الثلاثة على الدستور، ليجدوا في رفوف مكاتبهم برقيات التهئة مرسله من بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، مع هدية مفخخة عبارة عن قرض بنكي مقداره 450 مليون دولار

المحطة الفارقة التي عجلت في إنجاز التغييرات السياسية كان اغتيال البراهمي

من طرف صندوق النقد الدولي)، الإعلان الدستوري الذي وُلد بعد عناء أشهر عدة من المناكفات والصراعات السياسية، أتى ليغلق خلفه حقبة عسيرة مرّت بها البلاد بعد ثورتها على نظام الرئيس مخلوع زين العابدين بن علي. ويا للصدفة! ها هم نواب المجلس الوطني التأسيسي يوافقون في الوقت نفسه على تركيبة حكومة جديدة تترأسها شخصية لا يُعلم عنها أي انتماء حزبي سابق. وتأتي تزكية الحكومة الجديدة (التي قيل إن اسم رئيسها اقترح من طرف دول أوروبية) على خلفية أزمة سياسية عميقة أصابت البلاد إثر اغتيال الزعيم العروبي محمد البراهمي في 25 جويلية/ تموز الماضي.

وبقدر ما يحق للتونسيين الشعور بحالة من الانشراح بعدما قطعوا الشوط الأبرز في المرحلة الانتقالية التي تسبق ارساء المؤسسات السياسية الديمقراطية القادمة، فإنه لا بدّ من إبراز بعض العناصر الإيجابية التي وصلت بتونس إلى برّ الأمان، ولو على نحو وقتي.

الشيخ ماهر حمود*

يرفع إسلاميون مفترضون شعارات كبرى، من قبيل الدولة الإسلامية أو الخلافة أو الحكم الإسلامي أو الحكم بما أنزل الله... ولا شك في أن هذه شعارات شرعية ومطلوبة، لا اختراعات أو مبالغات، من حيث المبدأ، لكن التساؤل هو حول مضمون الشعار وتفصيله، والأسلوب والإمكانات والظروف المحيطة والمتغيرات وما إلى ذلك.

إن من يرفعون الشعارات الإسلامية الكبرى اليوم عاجزون عن تطبيق البدايات البديهية لأي عمل ناجح، فضلاً عن أي عمل إسلامي ناجح. يشبهون، بذلك، الطالب الفاشل الذي يتحدث عن أماله في أن يصبح أستاذاً في الجامعة، وهو لم يتجاوز بنجاح الشهادة الابتدائية. الأمر ليس سهلاً، وليس مجرد تمّن أو حلم نحلم به مساءً، لنستيقظ صباحاً فنجد جاهراً، أو أنه بمجرد القضاء على أعداء هذا الشعار بالقتل أو النفي أو الإلغاء، تصبح الطريق مهيأة لإقامة الحكم الإسلامي المنشود. القضية أكبر من ذلك بكثير، ولا بد من تفصيل:

أولاً، إقرار المبدأ: نعم، الإسلام يطلب منا إقامة حكم الإسلام بين المسلمين، والجدل في هذا الموضوع عقيم. ولا يجد أعداء هذا الشعار، من العلمانيين أو المتأثرين بالمستشرقين، سندا لهم من مفكري وعلماء الإسلام إلا كتاباً واحداً هو الشيخ الأزهرى علي عبد الرازق، الذي كتب مطلع القرن العشرين كتاباً يتبماً لم يكتب غيره، رأى فيه أن الحكم من شؤون الدنيا لا من شؤون الدين، فيما اجمع علماء الدين والمفكرون الإسلاميون في التاريخ والحاضر

أولويات المرحلة الانتقالية

أول تلك العناصر، الدور المحوري الذي أدته القوى العلمانية ومكونات المجتمع المدني في التصدي لمشروع حركة النهضة لأخونة المجتمع. فبعدما أغرتها نتائج انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011 التي دفعتها إلى اعتلاء مرتبة الحزب الأكثر شعبية بالبلاد، تسرّعت حركة النهضة في أول مشوارها في الحكم من أجل استغلال الفراغ الرهيب التي خلفه حل الحزب الحاكم السابق فور الثورة. فتوجه النهضويون لاحتكار الحكم وحدهم، تاركين نصيباً قليلاً من المناصب لحزبين صغيرين (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي) لم يتجاوز دورهما سوى تلميع صورة حركة



الشعار الإسلامي الكبير: له

على أن إسلام المرء أو إسلام المجتمع لا يكتمل إلا بتحكيم شريعة الله، والآيات في ذلك كثيرة. إذا، القضية ليست محل نقاش، وحجة غير الإسلاميين في ذلك ضعيفة، لا تستطيع مواجهة حجج الإسلاميين المستقاة من النصوص، ومن التجربة التاريخية الواسعة، لكن هذا يحتاج إلى تفصيل كبير.

ثانياً، نعم، نحن مبشرون بعودة الخلافة الراشدة بعد الملك العضوض والملك الجبري وانتشار الظلم والجور في كل مكان، لكن لا أحد يستطيع أن يحدد أين ومتى ومن؟ هل بمجيء المهدي أم قبله؟ وأي مهدي نقصد؟ الرواية السنية بذلك أم الشيعية أم غيرهما؟ هل بعباء رباني دون جهد بشري كحكم عمر بن عبد العزيز الراشد، الذي جاء بعد حوالي ستين عاماً من انتهاء الخلافة الراشدة الأولى ودون جهد من أحد؟ أم بجهد بشري وبجهاد؟ هل قبل زوال إسرائيل أم بعده؟ هل هو نتيجة لزوال إسرائيل أم سبب... الخ؟ هذه، وغيرها، أسئلة لا يملك أحد الجواب عنها، ويمكن أن تكون مثار خلاف لا ينتهي، مما يجعل الهدف البعيد الذي هو إقامة حكم إسلامي موضع اختلاف اجتهادي بين الذين يتبنونه.

ثالثاً، ما بين التاريخ والحاضر فارق كبير. لا شك أن صراعنا مع الفرنجة الصليبيين ثم مع التتار، مثلاً، ثم مع كثير من المعتدين والمستعمرين كان يخضع لظروف مختلفة. كانت القوى متكافئة، فهم يقاثلون بالسيف ونحن ندافع بالسيف، بل كنا أكثر تقدماً كما يذكر الكاتب اللبناني المبدع أمين معلوف، عضو الأكاديمية الفرنسية، في أول كتاب له (الحروب الصليبية كما يراها العرب)، وهو تعليق على نصوص استقاهما من المؤرخ الكبير